

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والعشرون

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاصة المعنية بقضايا الأقليات، ريتا إيجاك

دراسة شاملة عن حالة حقوق الإنسان للروما في جميع أنحاء العالم، مع التركيز بشكل خاص على ظاهرة معاداة العجر*

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن حالة حقوق الروما الإنسانية في جميع أنحاء العالم، مع تطبيق نهج قائم على حقوق الأقليات فيما يخص حماية حقوق الروما وتعزيزها، بما في ذلك حماية وجودهم؛ ومنع ارتكاب أعمال العنف ضدهم؛ وحماية هوية الروما وتعزيزها؛ وضمان حقهم في عدم التمييز وحقهم في المساواة، بإجراءات منها مكافحة العنصرية ومعاداة العجر والتمييز الهيكلي؛ وضمان حقهم في المشاركة الفعالة في الحياة العامة، ولا سيما في صنع القرارات التي تؤثر فيهم. وتقدم المقرر الخاصة المعنية بقضايا الأقليات، بالاستناد إلى ما تلقت من ردود على استبيانها، لمحة عامة عن الاتجاهات في ممارسات الدول، مع تسليط الضوء على التطورات الإيجابية وعلى التحديات المطروحة.

* تُعمَّم مرفقات هذا التقرير كما وردت.

(A) GE.15-09348 030615 050615



الرجاء إعادة الاستعمال

1509348

المحتويات

المحتويات	الصفحة	الفقرات
أولاً -	3	1 مقدمة
ثانياً -	3	16-2 لمحة عامة عن حالة الروما في جميع أنحاء العالم.....
	3	11-2 ألف - السكان الروما في جميع أنحاء العالم.....
	5	16-12 باء - معاداة الغجر والتمييز ضد الروما: ظاهرة عالمية.....
ثالثاً -		العناصر الأساسية لنهج قائم على حقوق الأقليات من أجل حماية
	7	40-17 الروما في جميع أنحاء العالم.....
		ألف - الركيزة 1: حماية وجود الأقليات ومنع
	10	27-23 باء - الركيزة 2: حماية هوية الروما وتعزيزها.....
	11	36-28 جيم - الركيزة 3: المساواة وعدم التمييز.....
	15	40-37 دال - الركيزة 4: الحق في المشاركة الفعالة.....
رابعاً -	16	62-41 التطورات الإيجابية.....
		ألف - الركيزة 1: منع العنف ضد الروما والت
		باء - الركيزة 2: حماية هوية الأقليات وتعزيزها بمكافحة القوالب
	17	51-46 النمطية والتحامل.....
		جيم - الركيزة 3: المساواة وعدم التمييز والاعتراف بظاهرة
	18	57-52 معاداة الغجر.....
	19	62-58 دال - الركيزة 4: الحق في المشاركة الفعالة.....
خامساً -		التحديات المطروحة في مجال السياسة العامة والبرمجة المتعلقةتين
	20	87-63 بحقوق الروما: الدروس المستفادة.....
		ألف - الافتقار إلى البيانات الدقيقة
		باء - الافتقار إلى الإرادة السياسية، بما في ذلك الإحجام عن
	22	70-69 التصدي لمعاداة الغجر.....
		جيم - الافتقار إلى نهج متعدد القطاعات ومرتكز على حقوق
	22	73-71 الإنسان في وضع السياسات.....
	23	77-74 دال - مشاركة الروما غير الكافية.....
	24	80-78 هاء - الحاجة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى آليات الشكاوى.....
		واو - قلة الاعتراف بالتاريخ وعدم وجود تدابير من أجل التصدي
	25	83-81 لأوجه التحامل والعنصرية الطويلة الأمد.....
		زاي - التمويل غير الكافي والعقبات البيروقرا
سادساً -	26	109-88 الاستنتاجات والتوصيات.....

Annexes

I. Questionnaire of the Special Rapporteur on minority issues to Member States.....	31
II. Member States that responded to the questionnaire	33

III.	Questionnaire of the Special Rapporteur to national human rights institutions	34
IV.	National human rights institutions that responded to the questionnaire	35

أولاً- مقدمة

1- تقدم المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 4/26، الذي دعاها المجلس فيه إلى إعداد دراسة شاملة عن حالة حقوق جماعة الروما الإنسانية في جميع أنحاء العالم، مع التركيز بشكل خاص على ظاهرة معاداة العنصر. وأخذت المقررة الخاصة بنهج تشاوري حيث أجرت اتصالات مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وخبراء في مجال حقوق الروما ومنظمات غير حكومية. وتتقدم المقررة الخاصة بالشكر إلى جميع الجهات التي أطلعتها على معلومات، بما فيها الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي ردت على استبيانها (انظر المرفقات) والمكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات.

ثانياً- لمحة عامة عن حالة الروما في جميع أنحاء العالم

ألف- السكان الروما في جميع أنحاء العالم

2- يحيل مصطلح "الروما" إلى مجموعات غير متجانسة، يعيش أفرادها في بلدان مختلفة في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخرى مختلفة. وبالتالي، فإن مصطلح الروما لا يشير إلى مجموعة معينة وإنما إلى عالم الروما المتعدد الأوجه، الذي يتألف من مجموعات ومجموعات فرعية متداخلة لكنها متحدة بفعل جذور تاريخية مشتركة، وخصائص مجتمعية لغوية، وتعرض مشترك للتمييز بالنسبة إلى مجموعات الأغلبية. ولذلك، يشكل مصطلح "الروما" مصطلحاً متعدد الأبعاد يطابق الطبيعة المتعددة والمرنة لهوية الروما.

3- ووفقاً لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (الإعلان)، والتعليق العام رقم 23 (1994) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، لا تتوقف هوية الأقلية على اعتراف دولة ما بها، وإنما على التعريف الذاتي الفردي للهوية. ولذا، تستخدم المقررة الخاصة مصطلح الروما لتغطية كُّل المجموعات التي تعرّف نفسها أنها من الروما، وتشمل هذه المجموعات أيضاً أولئك الذين يعرفون أنفسهم أنهم من جماعات السنّي أو كالي أو الرحل أو العنصر.

4- وعلى الرغم من أن النظريات المتعلقة بسبب هجرة أسلاف جماعة الروما الحالية من الهند منذ ألف عام خلت لا تتدرج في نطاق هذا التقرير، من المهم الإشارة إلى أن جماعة الروما قد انتشرت في جميع أنحاء العالم. لكن ليست هناك إحصاءات رسمية أو موثوقة بشأن السكان الروما في العالم.

5- وتشكل جماعة الروما الأوروبية أكبر أقلية من الروما وأبرزها، ويرجع وجودها في أوروبا إلى القرن الرابع عشر. واليوم، هناك حوالي 11 مليون شخص ينتمون إلى جماعة الروما الأوروبية، وتشير التقديرات إلى أن 6 ملايين شخص منهم يقيمون في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة.

6- وتشكل جماعة الروما الأوروبية، باعتبارها أكبر أقلية إثنية في المنطقة، السكان الروما الأبرز على الصعيد العالمي؛ وهناك تنطرق بشكل مستفيض إلى ما يواجهه أفراد هذه الجماعة باستمرار من التمييز والتهميش الشديدين⁽¹⁾. أما البحوث الشاملة عن حالة الروما خارج أوروبا فهي نادرة. ولذلك، اغتتمت المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات الفرصة للإبلاغ عن التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه أفراد الروما في جميع أنحاء العالم.

7- وفي تركيا، تشير البيانات إلى أن عدد السكان الروما يتراوح ما بين 500 000 وخمسة ملايين نسمة⁽²⁾. وفي أوكرانيا، يعرّف 47 600 شخص أنفسهم على أنهم من جماعة الروما، حسب بيانات التعداد السكاني لعام 2001، بيد أن تقديرات مجلس أوروبا تشير إلى وجود ما بين 120 000

(1) انظر، من بين أمور أخرى، <http://fra.europa.eu/en/theme/roma>؛ www.coe.int/en/web/portal/roma

http://ec.europa.eu/justice/discrimination/roma/index_en.htm؛ www.osce.org/odihr/roma و www.romadecade.org. وانظر أيضاً تقارير المنظمات غير الحكومية، ومن بينها Amnesty International، "Europe: Human rights here, Roma rights now: A wake-up call to the European Union"، 4 نيسان/أبريل 2013، متاح على العنوان التالي: Bernard Rorke, *Beyond First Steps*؛ و [www.amnesty.org/en/documents/EUR01/002/2013/en/What Next for the EU Framework For Roma Integration](http://www.amnesty.org/en/documents/EUR01/002/2013/en/What%20Next%20for%20the%20EU%20Framework%20For%20Roma%20Integration) (Budapest, Open Society Foundation, Roma Initiatives Office, 2013) وتقارير مواضيعية أصدرها المركز الأوروبي لحقوق العجز، متاحة على العنوان التالي: www.errc.org/resource-centre.

(2) متاح على العنوان التالي: Council of Europe, *Estimates on Roma population in European countries*, 2012

<http://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=0900001680088ea9>

و400 000 أوكراني من الروما. وفي بيلاروس، أوضح التعداد السكاني لعام 2009 أن هناك 7 316 فرداً من الروما، لكن الحكومة تسلم بأن ذلك العدد لا يعكس بالضرورة العدد الحقيقي، الذي يتراوح ما بين 50 000 و60 000 نسمة⁽³⁾. وتفيد تقديرات التعداد السكاني لعام 2010 في الاتحاد الروسي بأن هناك 205 007 أفراد من الروما الروس، على الرغم من أن بيانات مجلس أوروبا تشير إلى وجود مجموعة أكبر من هؤلاء السكان تتراوح ما بين 450 000 و1.2 مليون نسمة.

8- وفي أمريكا اللاتينية، وصلت مجموعات الروما من أوروبا مع بداية الاستعمار الأوروبي هناك، وكذلك أثناء عمليات الهجرة الجارية حالياً. وعلى الرغم من الافتقار إلى بيانات تعداد سكاني رسمي، قدرت دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام 1991 عدد السكان الروما في المنطقة بما يقارب 1 500 000 نسمة. وتشير بيانات حكومية حديثة العهد إلى أن عدد السكان الروما في البرازيل يزيد على نصف مليون نسمة⁽⁴⁾.

9- ومن المقبول عموماً أن حوالي مليون واحد من أفراد الروما يعيشون في أمريكا الشمالية حالياً؛ ومع ذلك، فإن تلك البيانات غير كاملة، بما أن التعداد السكاني في الولايات المتحدة الأمريكية لا يشمل الروما كفئة. وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من أن التعداد السكاني في كندا يشمل فئة "الأصول الأوروبية الأخرى - الروما (العجر)"، هناك اختلاف بين بيانات التعداد السكاني الرسمي، التي أفادت في عام 2011 بأن عدد السكان الروما يبلغ 5 255 نسمة، والتقديرات غير الرسمية التي تشير إلى وجود أكثر من 110 000 نسمة من السكان الروما.

10- وهناك أيضاً حضور لمجموعات الروما في بلدان آسيا الوسطى، التي يُعرفون فيها جماعةً باسم "ليولي". وفي حين تختلف هذه المجموعات عن مجموعات الروما الأمريكية والأوروبية، فهي تشترك معها في تجربة الإقصاء والتهميش من جانب السكان المحليين الذين يشكلون الأغلبية⁽⁵⁾. ونظراً إلى انعدام بيانات محدثة، لا توجد أرقام دقيقة بشأن عدد الروما في آسيا الوسطى⁽⁶⁾.

(3) رد بيلاروس على الاستبيان.

(4) انظر www.seppir.gov.br/comunidades-tradicionais/relatorio-executivo-brasil-cigano-1.

(5) انظر CERD/C/UZB/CO/8-9، الفقرة 11؛ وC/C/KGZ/CO/3-4، الفقرات 18 و25 و55؛ وCERD/C/TJK/CO/6-8، الفقرة 13؛ وA/HRC/13/23/Add.1، الفقرة 41.

(6) رد أوزبكستان على الاستبيان.

11- ويشكل الدوم أقلية إثنية في الشرق الأوسط لديها أوجه تشابه مع الروما؛ ويعود وجودها في المنطقة إلى القرن الحادي عشر. وهناك معلومات رسمية ضئيلة عن عدد الروما في تلك المنطقة. وتشير التقديرات غير الرسمية إلى احتمال وجود أعداد كبيرة من السكان الروما في الأردن، وإسرائيل، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والأرض الفلسطينية المحتلة، ولبنان، ومصر⁽⁷⁾.

باء- معاداة الغجر والتمييز ضد الروما: ظاهرة عالمية

12- في حين تدرك المقررة الخاصة أن أسباب تهيش الروما معقدة، فإنها تصر على أن العوامل الأساسية في ذلك التهميش هو التمييز الاجتماعي والهيكل العميق الجذور الذي يواجهه الروما في جميع أنحاء العالم، بما فيه معاداة الغجر. وقد عرّف مجلس أوروبا معاداة الغجر بأنها "شكل محدد من أشكال العنصرية، وأيديولوجية قائمة على التفوق العنصري، وشكل من أشكال نزع الصفة الإنسانية ومن العنصرية المؤسسية التي تتغذى من التمييز التاريخي، المعبر عنه بطرق منها العنف وخطاب الكراهية والاستغلال والوصم وأبشع أشكال التمييز"⁽⁸⁾. وبالتالي، فإن من عناصر معاداة الغجر التحامل والقوالب النمطية القوية المعادية للروما، بما فيها تلك التي تفضي إلى وصف جماعات الروما بأنها جماعات إجرامية أو عدوانية أو بأنها "عالة" على نظم الرعاية الاجتماعية. وترحب المقررة الخاصة باعتراف الاتحاد الأوروبي مؤخراً بأن معاداة الغجر تشكل عائقاً رئيسياً أمام التغلب على الغبن اللاحق بالروما وتهيشهم.

13- وعلى الرغم من أن مصطلح معاداة الغجر هو مصطلح أوروبي في الأصل، فإن التمييز الذي ينطوي عليه يتجلى بطرق مختلفة في جميع المناطق. وفي أمريكا اللاتينية، وقد كان التمييز ضد الروما مع الهجرة الأوروبية، وما زالت القوالب النمطية السلبية حاضرة اليوم، حيث تفيد

(7) من المصادر القليلة المتعلقة بالدوم في الشرق الأوسط ما يلي: Minority Rights Group, *From* Terre des Hommes, *A Child* 'Crisis to Catastrophe: the situation of minorities in Iraq' (2014) *Protection Assessment: The Dom People and their Children in Lebanon* (2011) منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، ووزارة العمل في لبنان، *الأطفال المتواجدين والعاملون في الشوارع في لبنان: خصائص وحجم* (2015).

(8) انظر [www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/activities/GPR/EN/Recommendation_N13/e-](http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/ecri/activities/GPR/EN/Recommendation_N13/e-RPG%2013%20-%20A4.pdf)

التقارير بأن العديد من الروما لا يتكلمون اللغة الغجرية علناً لأنهم يخشون التعرض للتمييز أو الانتقام. وأشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري، في ملاحظاتها الختامية، إلى ما يساورهما من قلق إزاء انتشار جرائم التمييز ضد الروما في البرازيل، بما في ذلك الجرائم العنصرية، وإزاء عدم تطبيق الأحكام القانونية الوطنية ذات الصلة في الحالات التي تتعلق بضحايا من الروما (CCPR/C/BRA/CO/2، الفقرة 20؛ و CERD/C/64/CO/2، الفقرة 17).

14- وفي الشرق الأوسط، يُعدّ الدوم من أكثر الناس تهميشاً في العالم العربي وهم يعانون من التصورات السلبية والوصم على نطاق واسع. وغالباً ما يوصفون بعبارة *النّور*، وهي شتيمة باللغة العربية تحيل إلى الأنانية والشح والقذارة والفوضى⁽⁹⁾.

15- وأشارت لجنة مناهضة التعذيب، في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري الخامس للاتحاد الروسي، إلى قلقها إزاء التقارير التي ترد باستمرار بشأن التمييز والهجمات والاعتداءات العنيفة ضد أفراد الروما على أساس هويتهم (CAT/C/RUS/CO/5، الفقرة 15). وقد أشارت آليات الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان مراراً وتكراراً إلى تهميش الروما في بيلاروس⁽¹⁰⁾. وأشارت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في ملاحظاتها الختامية، إلى أن الروما يعانون من الوصم والتمييز الاجتماعيين على نطاق واسع في أوزبكستان، وطاجيكستان (CERD/C/TJK/CO/6-8، الفقرة 13؛ و CERD/C/UZB/CO/8-9، الفقرة 11).

16- وفي أمريكا الشمالية، يعاني أيضاً العديد من أفراد الروما من الوصم والتحامل اللذين ينشآن ويستمران بسبب قلة المعرفة بثقافة الروما أو تاريخهم أو بالاضطهاد الذي تعرض له أفراد الروما خلال فترة النظام النازي وبعده⁽¹¹⁾.

(9) Terre des Hommes, A Child Protection Assessment p. 31

(10) انظر E/C.12/BLR/CO/4-6، الفقرة 27؛ و A/HRC/15/16، الفقرة 98-14؛ و CERD/C/65/CO/2، الفقرة 10؛ و CERD/C/BLR/CO/18-19، الفقرة 16؛ و A/HRC/4/16، الفقرة 50.

(11) Ian Hancock, "Roma: Explaining Today Through History" كلمة رئيسية أُلقيت في مؤتمر أوبسالا الدولي بشأن التمييز ضد الروما وتهميشهم واضطهادهم، 2013. متاحة على العنوان التالي: www.valentin.uu.se/aktuell/meddelanden/Enskildanyheter/slutkonferens/.

ثالثاً- العناصر الأساسية لنهج قائم على حقوق الأقليات من أجل حماية الروما في جميع أنحاء العالم

17- تعتبر المقرر الخاصة هذا التقرير فرصة سانحة بالنسبة إليها لتناول حالة الروما على الصعيد العالمي من منظور حقوق الأقليات، باستخدام الركائز الأربع لحقوق الأقليات وهي: (أ) حماية وجود الأقليات، بطرق منها مكافحة العنف ضد أفرادها ومنع إبادة الجماعية؛ (ب) حماية وتعزيز هوية مجموعات الأقليات وحقوقهم في التمتع بهويتهم الجماعية وفي رفض الإدماج القسري؛ (ج) كفالة الحق في عدم التمييز والحق في المساواة، بوسائل منها وضع حد للتمييز الهيكلي والمنهجي وتعزيز الإجراءات الإيجابية، عند الاقتضاء؛ (د) الحق في المشاركة الفعالة في الحياة العامة واتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم.

18- وينبغي اعتبار هذا التقرير كعمل مكمل للأعمال التي يضطلع بها العديد من آليات الأمم المتحدة الأخرى. ومن تلك الأعمال ما أنجر سابقاً من عمل في إطار ولاية المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات، في شكل تقارير مواضيعية، وتقارير قطرية، ورسائل وبيانات صحفية⁽¹²⁾. وتشمل أيضاً أعمال مكلفين آخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي قدم تقارير عن أسباب العنصرية ضد الروما ونتائجها (انظر، على سبيل المثال، A/HRC/17/40، الفقرات 5-25، و A/HRC/26/50) والذي يتناول بشكل منتظم التحديات التي تواجه الروما في تقاريره القطرية (انظر، على سبيل المثال، A/HRC/23/56/Add.2، و A/HRC/20/33/Add.1 و A/HRC/7/19/Add.2)، والمقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، التي قدمت توصيات هامة بشأن الروما في تقريرها عن الوصم (A/HRC/21/42) وفي تقاريرها القطرية ذات الصلة (انظر، على سبيل المثال،

(12) انظر التقارير المواضيعية للمقررة الخاصة بشأن المواطنة (A/HRC/7/23)؛ وخطاب الكراهية والتحريض على كره الأقليات في وسائل الإعلام (A/HRC/28/64)؛ وضمان إدراج قضايا الأقليات في خطط التنمية لما بعد عام 2015 (A/HRC/25/56). وانظر أيضاً تقارير المقررة الخاصة المتعلقة ببعثاتها إلى فرنسا (A/HRC/7/23/Add.2)؛ وإلى اليونان (A/HRC/10/11/Add.3)؛ وإلى بلغاريا (A/HRC/19/56/Add.2 و Corr.1)؛ وإلى هنغاريا (A/HRC/4/9/Add.2)؛ وإلى أوكرانيا (A/HRC/28/64/Add.1)؛ وإلى البوسنة والهرسك (A/HRC/22/49/Add.1). وانظر أيضاً البيانات الصحفية المتاحة على العنوان التالي:

.www.ohchr.org/EN/Issues/Minorities/IEExpert/Pages/PressRoma.aspx

2.A/HRC/18/33/Add.2)، والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق (انظر، على سبيل المثال A/HRC/16/42/Add.2، الفقرات 51-56، وA/HRC/25/54/Add.2، الفقرات 69-71، و74-75)، من بين أعمال أخرى. وتشير المقررة الخاصة أيضاً إلى الدور الذي تؤديه الهيئات التعاقدية للأمم المتحدة في تسليط الضوء على التمييز ضد الروما، ولا سيما لجنة القضاء على التمييز العنصري في تعليقها العام رقم 27(2000) بشأن التمييز ضد الروما. وقد كان لموضوع الروما مكان الصدارة في الاستعراض الدوري الشامل للدول أمام مجلس حقوق الإنسان. وتحيل المقررة الخاصة إلى دراستها المنشورة مؤخراً بشأن قضايا الأقليات خلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، التي تؤكد أن أكثر من 25 في المائة من جميع التوصيات المتعلقة بحقوق الأقليات في الاستعراض تحيل إلى حالة الروما⁽¹³⁾. وعلى الرغم من ذلك العمل الهام، ترى المقررة الخاصة مع ذلك أن المدافعين عن حقوق الروما لم يستخدموا بعد القدرة الكاملة للأمم المتحدة. وينبغي أن يُنظر إلى الأمم المتحدة على أنها شريك أساسي في الدفاع عن حقوق الروما، يمكن عمله أن يكمل عمل الآليات الأخرى. وتأمل المقررة الخاصة في أن يساهم هذا التقرير في مثل هذا النهج.

ألف- الركيزة 1: حماية وجود الأقليات ومنع العنف ضدها

19- ما زالت المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء قلة الوعي على الصعيد العالمي بأن الروما كانوا هدفاً بالنسبة إلى النظام النازي وبأنهم كانوا معرضين للحبس التعسفي والسّخرة والقتل الجماعي. ودعت، بالاشتراك مع المستشار الخاص للأمن العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، إلى اتخاذ تدابير أقوى لإبقاء ذكرى محرقة الروما - التي يُشار إليها بكلمة *Porrajmos* أو *Pharrajimos* بلغة الغجر - حية في الأذهان، وتمكين الناجين وغيرهم من إحيائها بطريقة كريمة ومعترف بها⁽¹⁴⁾. وتشير المقررة الخاصة أيضاً إلى أن العنف ضد الروما ليس واقعة تاريخية فقط، بل إنه واقع يعيشه الكثير من جماعات الروما. ومن ثم، يجب على الحكومات أن تظل يقظة وأن تتخذ التدابير المناسبة لمكافحة علامات الكراهية والوصم.

(13) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/IEMinorities/MinoritiesIssues1stcycleUPRProcess.pdf

. pp. 15-18

(14) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14917&LangID=E#sthash.bigTt871.dpuf

20- وفي عام 2014، أفادت منظمة العفو الدولية بأن أعمال المضايقة والتخويف التي تستهدف أفراد وجماعات الروما في أوروبا مازالت واسعة الانتشار⁽¹⁵⁾. ومن المظاهر الأكثر مأساوية للكرهية ضد الروما، القتل المتتالي لستة أفراد من الروما اختيروا عشوائياً، من بينهم صبي كان يبلغ من العمر خمس سنوات، في هنغاريا في عامي 2008 و2009. وتفيد التقارير بأن الروما يواجهون خطر التعرض للعنف بدرجة أعلى في المناطق الأخرى أيضاً. وفي العراق، هناك ادعاءات بأن الدوم مستهدفون، وأن فُراهم حُوِّلَت إلى أنقاض، وأن المقيمين فيها دُبحوا على أيدي المقاتلين المعارضين لتقاليدهم الدينية والثقافية. كما تفيد التقارير بأن نساء الروما في العراق يتعرضن بشدة للعنف الجنسي ومخاطر استغلال عالية⁽¹⁶⁾.

21- كما أن الروما معرضون لعنف موظفي الدولة، ويمكن أن يكون ذلك العنف واضحاً أو ضمنياً. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء ما يصدر عن الشرطة من أعمال المضايقة والتخويف والاعتداء. وتبين دراسات تجريبية أن الروما موجودون بأعداد مفرطة في أنظمة العدالة الجنائية في جميع أنحاء أوروبا، وتبين البحوث أنهم يحتجزون احتجازاً تعسفياً في كثير من الأحيان بسبب هوية الروما التي يحملونها⁽¹⁷⁾. كما أن عدم وجود الروما بشكل بارز في قوات الشرطة والهيئات القضائية يزيد من تعقيد هذه المشكلة.

22- وما زالت المقررة الخاصة تشعر بالقلق أيضاً إزاء إخفاق السلطات العامة في حماية الروما من الهجمات العنيفة. ومن أشكال ذلك عدم تدخل الشخصيات العامة بشكل منهجي وعدم إدانتهم لتلك الهجمات في الوقت الذي يديم فيه الخطاب السياسي والخطاب العام الآراء العنصرية والمتطرفة بشأن الروما، فضلاً عن عدم حماية السلطات المكلفة بإنفاذ القانون للروما من مرتكبي الجرائم بحقهم⁽¹⁸⁾. وعلى سبيل المثال، أدان عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة⁽¹⁹⁾، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق

(15) Amnesty International, "We ask for justice" Europe's failure to protect Roma from racist violence (London, Amnesty International, 2014).

(16) Minority Rights Group, *From Crisis to Catastrophe* (انظر الحاشية 7 أعلاه). مقابلة مع ممثل فريق حقوق الأقليات في العراق.

(17) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/27/48/Add.2، الفقرة 117؛ و A/HRC/10/21/Add.5، الفقرة 67؛ و A/HRC/27/48/Add.4، الفقرات 118-121.

(18) Amnesty International, "We ask for justice" p. 6 (انظر الحاشية 15 أعلاه).

(19) انظر A/HRC/25/74، ص 60.

الإنسان⁽²⁰⁾، وأمين المظالم في البلد قمع الشرطة العنيف لجماعة من الروما في سلوفاكيا، في عام 2013، ومع ذلك، وصف وزير داخلية سلوفاكيا بشكل علني أفراد الروما الذي وقعوا ضحايا لذلك التدخل بالمجرمين، وكان التحقيق في سوء سلوك الشرطة بطيئاً، ولم توجه أي تهم إلى الشرطة حتى الآن⁽²¹⁾. ولا يؤدي إخفاق السلطات في حماية الروما حماية كافية والابتعاد عن جميع مظاهر معاداة العرعر إلى تعزيز مناخ عدم الثقة فحسب، الذي لا يشجع الروما على إبلاغ السلطات بجرائم العنف المرتكبة بحقهم، بل يؤدي أيضاً إلى تهيئة جو يفلت فيه الجناة من العقاب ويمكن أن يشجع على ارتكاب المزيد من أعمال العنف ضد الروما.

باء- الركيزة 2: حماية هوية الروما وتعزيزها

23- تعني حماية هوية الروما وتعزيزها أن واجب الدول لا يقتصر على حماية الروما من الإدماج القسري فقط⁽²²⁾، بل على الدول أيضاً اعتماد تدابير إيجابية لتعزيز الخصائص المميزة لثقافة الروما، بما فيها اللغة والتاريخ والتقاليد. وينبغي تحقيق ذلك بتقديم المساعدة المالية والتقنية للحفاظ على لغة العرعر، وفنهم، وشعرهم، ورقصهم، وموسيقاهم، وتقاليدهم، بما في ذلك ترويجها عن طريق وسائل الإعلام. ويجب أيضاً الاعتراف بتاريخ الروما وإسهامهم الثقافي وتدريبهم في إطار المناهج الدراسية. وفي هذا الصدد، يجب منح الروما فرصاً من أجل التعريف بأنفسهم وتمثيلهم لدى من سواهم.

24- ومع ذلك، مازالت القوالب النمطية السلبية المتعلقة بالروما موجودة في جميع المناطق وتخلع عليهم نعوت الإجرام والتفاهة والقذارة والعدوانية. وقد أوضحت المقررة الخاصة الكيفية التي ينتشر بها خطاب الكراهية، بما في ذلك القوالب النمطية السلبية المتعلقة بالروما، في وسائل الإعلام بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، وفي الخطابات السياسية العامة، وكيف لا يصل أفراد الروما إلا نادراً إلى وسائل الإعلام أو غيرها من الوسائل اللازمة للاعتراض على تلك التصورات⁽²³⁾. ولا يشوه خطاب الكراهية سمعة الروما فحسب، بل إنه يؤثر سلباً في إحساس أفراد جماعة الروما بالاندماج في النفسية الوطنية. ولهذا تدرك المقررة الخاصة جانباً جوهرياً من الركيزة 2

(20) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13687&LangID=E.

(21) رد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في سلوفاكيا على الاستبيان.

(22) انظر E/CN.4/Sub.2/AC.5/2005/2، الفقرة 21.

(23) انظر A/HRC/28/64.

يتعلق بإدراج التصدي لخطاب الكراهية من خلال التدخل المنهجي وإدانة هذا الخطاب.

25- وتود أيضاً المقررة الخاصة، في سياق دراستها العالمية، أن توجه الانتباه إلى حوادث التمييز السلبي للروما خارج أوروبا. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، ركزت سلسلة تلفزيونية بعنوان *Soy Gitano* أوقفت حالياً، على ما يمسى "جرائم الغجر". وعلى الرغم من تنديد جماعة الروما في الأرجنتين بذلك المسلسل لدى المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية، فقد رُفضت الشكوى على أساس أن المسلسل كان من وحي الخيال. وقدمت شكوى مماثلة إلى المجلس الكندي لمعايير البث بعد بث عرض تضمن أقوالاً فيها تمييز شديد ضد اللاجئين الروما في كندا. ونتيجة لتلك الشكوى، حذفت شبكة البث شريط الفيديو من صفحتها الشبكية وأصدرت اعتذاراً. ومن أمثلة تشويه صورة الروما في وسائل الإعلام في تركيا، مسلسل تلفزيوني مشهور بعنوان *Cennet Mahallesi* عرض صوراً جد نمطية للروما. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ما زال يُبث حالياً برنامج من برامج تلفزيون الواقع بعنوان *My Big Fat American Gypsy Wedding*، وهو برنامج مستمد من عرض يحمل الاسم نفسه في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد وُجّهت انتقادات إلى العرضين معاً بسبب اتباعهما نهج التمييز وتشويههما لثقافة الروما.

26- وفضلاً عن تشويه صورة الروما في وسائل الإعلام، هناك أيضاً خطابات تقرها الدولة فيها ذم للروما. ففي آب/أغسطس 2011، نشرت صحيفة روسية مقالاً بعنوان "توخوا الحذر!"، عليه توقيع أحد موظفي وزارة الداخلية، ينصح القراء بأن يكونوا يقظين للغاية عند التعامل مع أفراد الروما، وألا يتواصلوا معهم لتجنب الضغط النفسي، وألا يدعواهم أبداً إلى بيوتهم. ويوصي المقال القراء أيضاً بأن يتصلوا فوراً بالشرطة إذا لمحووا غجراً مشتبهاً فيه⁽²⁴⁾. وفي عام 2013، أصدر مكتب المحافظ في مدينة بورصا، بتركيا، تقريراً رسمياً عن حالة الروما في المدينة، استخدم فيه لغة مسيئة للروما وشبههم فيه بالمجرمين⁽²⁵⁾.

27- وتشعر المقررة الخاصة بالقلق أيضاً إزاء القوالب النمطية التمييزية وخطاب الكراهية ضد نساء الروما، بما في ذلك وصفهن بالأخص بالخصوبة

(24) انظر http://adcmemorial.org/wp-content/uploads/SOVA_ADCM-

.IPHR_FIDH_RussianFederation_CERD82.pdf, p. 33

(25) انظر www.errc.org/cms/upload/file/ec-progress-report-turkey-2014.pdf, p. 6

أو بالفسق، مما يعرضهن لمختلف أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك التعقيم القسري⁽²⁶⁾. وللحيلولة دون تعرض نساء الروما للاعتداء، يجب أن تكون إجراءات التعقيم قائمة على أحكام قانونية واضحة تضمن موافقتهن الكاملة والحرّة والمستنيرة.

جيم- الركيزة 3: المساواة وعدم التمييز

28- هناك توثيق جيد للظروف المعيشية المتدنية للروما في أوروبا⁽²⁷⁾. ويفيد ما بين 70 و90 في المائة من الروما بأنهم يعيشون في ظروف من الحرمان المادي الشديد. وما زال حرمانهم من المدارس الرسمية أمراً شائعاً في جميع أنحاء أوروبا. وحتى في البلدان التي يكمل فيها أغلبية أطفال الروما المدرسة الابتدائية، لا يحصل معظمهم على شهادة مهنية أو شهادة التعليم الثانوي⁽²⁸⁾. وفي جنوب شرق أوروبا، تبقى نسبة مشاركة الروما في التعليم ما بعد الابتدائي أقل بكثير من نسبة مشاركة أغلبية السكان فيه، حيث لا يلتحق بالمدارس الثانوية سوى 18 في المائة من الروما مقارنة مع 75 في المائة من المجتمع المحلي الذي يشكل الأغلبية، في حين تقل نسبة الروما المسجلين في الجامعة عن 1 في المائة⁽²⁹⁾. وفيما يتعلق بالصحة، فإن نسبة تحصين أفراد الروما الأوروبيين أقل مقارنة بغيرهم ويعاني هؤلاء من مستوى تغذية أقل من المتوسط ومعدلات أعلى من وفيات الرضع والإصابة بداء السل. وتفيد التقارير بأن متوسط العمر المتوقع بين جماعات الروما الأوروبية يقل عما هو عليه بين الجماعات من غير الروما⁽³⁰⁾. وهناك تهميش مماثل فيما يتعلق بالعمالة. ففي بلدان الاتحاد الأوروبي الإثنى عشر المشمولة بالدراسة، يوجد أقل من فرد واحد من بين ثلاثة أفراد من الروما في عداد العمالة المدفوعة الأجر حسبما تفيد به التقارير⁽³¹⁾. وترحب المقررة الخاصة بالتزام المفوضية

(26) انظر A/HRC/24/21، ص 17، و www.who.int/reproductivehealth/publications/gender_rights/eliminating-forced-sterilization/en/, pp. 4-5.

(27) انظر <http://fra.europa.eu/en/publication/2011/housing-conditions-roma-and-travellers-european-union-comparative-report>.

(28) انظر <http://fra.europa.eu/en/publication/2012/situation-roma-11-eu-member-states-survey-results-glance>.

(29) انظر www.unicef.org/ceecis/UNICEF_ROE_Roma_Position_Paper_Web.pdf, p. 16.

(30) انظر http://ec.europa.eu/health/social_determinants/docs/2014_roma_health_report_en.pdf.

(31) انظر <http://fra.europa.eu/en/publication/2012/situation-roma-11-eu-member-states-survey-results-glance>.

الأوروبية بالشروع في الإجراءات المتعلقة بالانتهاكات في حالات عدم وفاء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتزاماتها بموجب التوجيه المتعلق بالمساواة العرقية، وتؤكد أن المفوضية ينبغي أن تستمر بنشاط في ذلك من أجل ضمان نتائج أفضل لصالح روما الاتحاد الأوروبي.

29- وتبين البحوث أن الروما يواجهون تحديات مماثلة خارج أوروبا. وتفيد التقارير بأن الظروف المعيشية في قرى الروما الواقعة في وسط العراق وجنوبه هي من أشد الظروف المعيشية بؤساً في البلد. ويعيش العديد من أفراد الروما في بيوت من الطين دون نوافذ وليست لديهم الكهرباء أو المياه النظيفة أو خدمات الرعاية الصحية أو الأغذية الكافية، ولا صلة لهم بخدمات الضمان الاجتماعي. وفي البرازيل، تفيد التقارير بأن العديد من أحياء الروما لا تتوفر فيها الكهرباء ولا إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، على الرغم من أن بعض الأسر تعيش هناك منذ أكثر من 20 سنة.

30- وما زالت إمكانية الحصول على التعليم عائقاً كبيراً أمام جميع أفراد الروما. وقد اعترفت حكومة الأرجنتين بارتفاع مستويات الأمية والتسرب المدرسي في صفوف أطفال الروما⁽³²⁾. وفي البرازيل، لا تتوفر بيانات رسمية بشأن إلمام أطفال الروما بالقراءة والكتابة و/أو التحاقهم بالمدرسة، لكن منظمات المجتمع المدني أفادت بأن عدد أطفال الروما الذين يعيشون في مخيمات والذين سبق لهم الالتحاق بالمدارس جد قليل. وتشير تقديرات هذه المنظمات إلى أن 90 في المائة من الروما الذين يعيشون في مخيمات بمدينة كوريتيبا هم أميون. وحُدِّد التحامل أيضاً كعقبة تعوق وصول الروما إلى المدارس العامة في البرازيل، التي لا يُمنح فيها أطفال الروما الفرصة للتسجيل بذريعة قلة الأماكن، حسبما تفيد به التقارير. وقد أكد ممثل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن المواقف المتحيزة للمدرسين إزاء أطفال ليولي في آسيا الوسطى قد تؤدي إلى العنف في المدرسة. ويرتفع معدل الأمية ارتفاعاً كبيراً في صفوف روما العراق، ويجبر العديد من أطفال الروما هناك على العمل في أعمال غير نظامية أو اللجوء إلى التسول. وفي لبنان، تفيد التقارير بأن 68 في المائة من الأطفال الروما البالغين سن الدراسة لا يلتحقون بالمدارس بسبب ما يواجهونه من عقبات كبيرة من قبيل التمييز،

(32) ردود الأرجنتين والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الأرجنتين على الاستبيان.

والحواجز القانونية والاقتصادية، ولذلك بات العمل في الشوارع اتجاهاً كبيراً في صفوف أطفال الدوم⁽³³⁾.

31- ويواجه الروما تمييزاً كبيراً في جميع مراحل الدخول إلى أسواق العمل، وغالباً ما يكون معدل البطالة عالياً في صفوفهم. وعندما تكون لديهم إمكانية الدخول إلى أسواق العمل، تُعرض عليهم وظائف قصيرة الأمد أو منخفضة المهارات ويكونون عرضة للتحامل في أغلب الأحيان. وفي أنزبريجان، يشكل التسول وسيلة كسب العيش الأساسية بالنسبة إلى 90 في المائة من أسر الروما التي تعيش في مقاطعتي ناسيمينسكي وسوراكساني في مدينة باكو والتي تنتمي إلى منطقة إيفلاك. وفي بيلاروس، لا يعمل سوى 9 في المائة من الروما⁽³⁴⁾. وحسب التقارير، يعيش روما آسيا الوسطى في ظروف من الفقر والحرمان، وهم يضطرون إلى التسول وإلى العيش بأسلوب شبيه بأسلوب عيش الرحل. وفي عام 2004، بلغ معدل البطالة 90 في المائة في صفوف الروما المغات الذين يعيشون في منطقة أوش في قيرغيزستان والذين يفوق عددهم 3 500 نسمة⁽³⁵⁾. وفي لبنان، غالباً ما تعمل جماعات الدوم في القطاع غير الرسمي أو تشارك في العمالة غير المهرة، وتشهد مستويات الدخل الشهري للأسر تدنياً شديداً⁽³⁶⁾.

32- وتأسف المقررة الخاصة لعدم وجود مؤشرات صحية شاملة ولقلة الأدلة، بما فيها المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل من أجل تقييم أوضاع الروما الصحية خارج أوروبا. ويشكل الفقر والافتقار إلى وثائق الهوية والافتقار إلى وسائل النقل من المناطق النائية إلى مرافق الرعاية الصحية عناصر تؤثر جميعها في صحة الروما، ويمكن أن يضاف إليها سوء الظروف المعيشية، مثل العيش بالقرب من مكبات النفايات أو الأنهار الملوثة. ومن العوامل التي تقصي الروما من الحصول على الرعاية الصحية في جميع المناطق، رفض تقديم العلاج إلى المرضى الروما، أو عدم إمكانية حصول هؤلاء المرضى على خدمات الطوارئ، أو تعرضهم للاعتداء اللفظي، أو عزلهم في مرافق المستشفيات⁽³⁷⁾. فضلاً عن ذلك، قد يكون عدم الحصول

(33) منظمة العمل الدولية وهيئات أخرى، *الأطفال المتواجدون والعاملون في الشوارع في لبنان* (انظر الحاشية 7 أعلاه)، ص. 77.

(34) رد بيلاروس على الاستبيان.

(35) انظر www.fidh.org/IMG/pdf/ADC_ADCM_FIDH_RussianFederation_CESCR46.pdf, p. 35.

(36) Terre des Homme, *A Child Protection Assessment*, p. 8، (انظر الحاشية 7).

(37) انظر www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0006/115485/E94018.pdf, p. 227.

على الرعاية الصحية نتيجة للممارسات التمييزية المباشرة في الحالات التي يتعين فيها على الروما إبراز وثائق الهوية أو الإقامة لكي يسجلوا ويتأهلوا للحصول على إعانات الرعاية الصحية.

33- وتوجه المقررة الخاصة الانتباه أيضاً إلى مجموعات معينة من الروما يُحتمل أن تكون ضحايا لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز. وفي حين يهاجر العديد من الروما بدافع جُلّ الأسباب التي يختارها جميع الناس للهجرة، بما في ذلك البحث عن فرص جديدة، يشكل الفقر الذي يعيشه الروما في بلدانهم الأصلية، فضلاً عن العنصرية والتمييز والتهميش، العوامل الدافعة الأساسية للهجرة في أغلب الأحيان. وإلى جانب ذلك، كثيراً ما يواجه الروما المهاجرون إلى بلد المقصد، بمجرد وصولهم التمييز لأسباب عدة منها أنهم روما وأنهم مهاجرون وليسوا من المواطنين. وفي هذا الصدد، تعرب المقررة الخاصة عن قلقها إزاء عمليات الطرد التي تستهدف المهاجرين الروما، والتي تجري أحياناً دون موافقتهم الحرة والكاملة والمستنيرة، بما في ذلك نحو بلدان يُحتمل أن يتعرضون فيها للتمييز. وفي عام 2010، أفادت التقارير بأن حوالي 8 000 فرد من الروما قد طردوا من فرنسا، كما وردت تقارير في ذلك الوقت أفادت بوقوع حالات لطرده الروما من ألمانيا وإيطاليا والدانمرك والسويد أيضاً⁽³⁸⁾.

34- وقد تتعرض نساء وفتيات الروما أيضاً لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز والعنف، بما في ذلك العنف الجنساني والاتجار. ويُدعى أيضاً أن هناك قوالب نمطية تصور نساء الروما كفاسقات، مما يعرضهن بشكل أكبر لخطر الاستغلال والعنف الجنسي والعنف الجنساني.

35- ويواجه الأشخاص المشردون داخلياً من أصل الروما تحديات معينة في الحصول على حقوقهم الأساسية، بما في ذلك السكن، والأرض والملكية العقارية، والمياه والصرف الصحي، والخدمات الصحية، والعمالة، والتعليم والمشاركة في الحياة العامة والسياسية. وأثناء النزاع الدائر في أوكرانيا، يعاني الأشخاص الروما المشردون داخلياً من التهميش المتزايد وانعدام إمكانية الحصول حتى على أبسط الخدمات الأساسية⁽³⁹⁾. وفي عام 2014، أفاد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً بأن الروما في منطقة البلقان هم من بين أضعف الأشخاص المشردين داخلياً في المنطقة⁽⁴⁰⁾.

(38) انظر A/HRC/17/40، الفقرة 20.

(39) انظر A/HRC/28/64/Add.1 و www.ohchr.org/Documents/Countries/UA/9thOHCHRreportUkraine.pdf.

(40) انظر A/HRC/26/33/Add.2، الفقرة 20.

36- ويؤثر انعدام الجنسية تأثيراً مفرطاً في أفراد الروما، الذين لا يحصلون على جنسية بلد من البلدان في أغلب الأحيان على الرغم من ميلادهم فيه أو روابطهم الطويلة الأمد به، وعلى الرغم من تكلمهم باللغة المحلية وعدم انتمائهم إلى أي بلد آخر كمواطنين⁽⁴¹⁾. كما أن عدم امتلاك الروما لوثائق لا يعوق مشاركتهم السياسية فحسب، بل يحول أيضاً دون وصولهم إلى الخدمات، مما يعزز حلقة الفقر والتمييز المفرغة. وأوضح تقرير قدمته منظمة غير حكومية إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن أوكرانيا أن نسبة تصل إلى 40 في المائة من الروما في منطقة أوديسا يفتقرون إلى وثيقة واحدة على الأقل من الوثائق اللازمة للحصول على مجموعة من الخدمات⁽⁴²⁾. وفي الاتحاد الروسي، يمنع الافتقار إلى الوثائق الشخصية الروما من الحصول على فرص العمل، والاستحقاقات الاجتماعية والرعاية الصحية، ومن التصويت أو الحصول على التعليم في بعض المدارس نتيجة الممارسات التمييزية للسلطات المدرسية⁽⁴³⁾. وفي عام 2004، أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء الادعاءات المتعلقة بالتمييز الذي يواجهه الروما فيما يتعلق بتسجيل المواليد والتحاق أطفالهم بالمدارس في البرازيل⁽⁴⁴⁾.

دال- الركيزة 4: الحق في المشاركة الفعالة

37- تشكل مشاركة الروما الفعالة والهادفة في الساحة السياسية عنصراً محورياً في كسر حلقة الوصم والتمييز والتمييز المفرغة. وإن الحق في المشاركة الفعالة هو حق مؤكد في المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁴⁵⁾، وقد أعيد تأكيده في الإعلان (المواد 2، و4 و5)، و(1)5)). كما يؤكد التعليق على الإعلان أن حق المشاركة في جميع جوانب حياة المجتمع الوطني الأكبر هو حق أساسي، ليعزز الأشخاص المنتمون إلى الأقليات مصالحهم وقيمهم وليقيموا مجتمعاً لا يتسم بالتكامل فحسب بل يتسم بالتعددية أيضاً ويقوم على التسامح والحوار (الفقرة 35).

(41) انظر A/HRC/23/46/Add.3.

(42) انظر www.errc.org/cms/upload/file/ukraine-cescr-march-2014.pdf.

(43) انظر CERD/C/RUS/CO/19، ص 9.

(44) CERD/C/64/CO/2، الفقرة 17.

(45) انظر أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 (1996)، الفقرة 5.

38- وعلى الرغم من تلك المعايير الدولية المحددة بوضوح، تظل جماعة الروما ممثلة بشكل ضعيف أو غير ممثلة بالمرّة في الإدارات العامة والمؤسسات والأحزاب السياسية في كثير من الدول داخل أوروبا⁽⁴⁶⁾. وقد اتضح للمقررة الخاصة أنه لم تُجر أي دراسات أو بحوث مماثلة في مناطق أخرى، كما أنها لم تتلق المعلومات ذات الصلة من دول غير أوروبية. ولا يمكن للمقررة الخاصة إلا أن تستنتج أن الروما خارج أوروبا يعيشون إبعاداً سياسياً مماثلاً، إن لم يكن أشد، في ظل انعدام معلومات تفيد بعكس ذلك، وبالنظر إلى وضع التهميش الذي يعيشه الروما.

39- وقد تُفيد مشاركة الروما إما عن قصد أو بحكم الواقع. ومن العقوبات التي تواجههم انعدام الإرادة السياسية لتفكيك التمييز الهيكلي، بما في ذلك استمرار القوالب النمطية السلبية التي تفترض أنه ليست لدى الروما مصلحة ولا مهارات للمشاركة في السياسة.

40- وبالتالي، يجب اعتبار إبعاد الروما من الحياة العامة والسياسية سبباً ونتيجة في الوقت نفسه لعدم التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك انعدام فرص التعليم والفقر وتدني الظروف المعيشية والحواجز اللغوية. وتشدد المقررة الخاصة أيضاً على الطريقة التي تحول بها هشاشة الوضع القانوني الواسعة النطاق التي يعيشها أفراد الروما دون مشاركتهم في الحياة السياسية. وفي منطقة الشرق الأوسط، على سبيل المثال، تفيد التقارير بأن بعض أفراد جماعة الدوم لا يستطيعون دفع رسوم المستشفى عند ولادة أطفالهم، وبسبب ذلك لا تصدر أي شهادات ميلاد لأطفالهم ويحرمون من إمكانية ضمان المواطنة.

رابعاً- التطورات الإيجابية

41- تشير المقررة الخاصة إلى أنه، بسبب شح المعلومات الواردة من بلدان خارج أوروبا أو انعدام هذه المعلومات تماماً، كان من الصعب عليها تقديم تقييم متوازن للمبادرات المتعلقة ببرامج الروما في جميع المناطق. ومع ذلك، تحاول المقررة الخاصة تسليط الضوء على بعض الأمثلة الأساسية باستخدام إطار الركائز.

(46) انظر www.errc.org/cms/upload/file/roma-rights-1-2012-challenges-of-representation.pdf.

ألف- الركيزة 1: منع العنف ضد الروما والتصدي له

42- على الرغم من عدم اعتراف جميع الدول الأوروبية رسمياً بيوم 2 آب/أغسطس باعتباره اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا المحرقة، فإن المقررة الخاصة تعرب عن ارتياحها لاعتماد البرلمان الأوروبي، في الآونة الأخيرة، قراراً بشأن الاعتراف بيوم إحياء ذكرى الإبادة الجماعية للروما خلال الحرب العالمية الثانية، ولأن العديد من الدول تسير في هذا الاتجاه⁽⁴⁷⁾. ومن أجل الاعتراف بشكل أفضل بضحايا الإبادة الجماعية للروما وتحسين فهم حالة الروما في السويد، نشرت الحكومة في عام 2014 ورقة بيضاء تُسلط الضوء على الاعتداءات وانتهاكات الحقوق التي تعرض لها الروما طوال القرن العشرين، وتبين التنميط السلبي والتمييز اللذين ما زالا يواجهان الروما.

43- وفي عام 2014، نظمت شبكة ترنيب (ternYPE) الدولية لشباب الروما وشركاؤها مؤتمراً وتظاهرة شبابية ضمّا 1 000 شخص من 25 بلداً لإذكاء الوعي بين الشباب الأوروبي والمجتمع المدني وصنّاع القرار بشأن محرقة الروما، وكذلك بشأن معاداة العِجَر في سياق العنصرية وخطاب الكراهية والتطرف في أوروبا.

44- وقد صُمِّم برنامج المفوضية الأوروبية المسمى استراتيجيات التوقيف والتفتيش الفعالين على أيدي الشرطة من أجل تحسين العلاقات بين الشرطة والأقليات وذلك بممارسة الشرطة لسلطاتها على نحو يخضع لمزيد من المساءلة. ويُفَّذ البرنامج مع الشرطة والروما في إسبانيا وبلغاريا وهنغاريا وأثبت فعاليته في تحسين علاقات الشرطة مع الروما، وأنتج مزيداً من أنشطة الشرطة الفعالة ورفع مستوى الشرعية والثقة.

45- وفي كندا، ومن أجل الحد من السلوك التمييزي الذي ينتهجه القائمون على حفظ النظام، قُدم تدريب في الفترة 2011-2012 بشأن ثقافة الروما، كجزء من مشروع "الكره قد يقتل"، إلى أفراد شرطة أونتاريو، وشمل معلومات عن محرقة الروما، والعنف المرتكب بدوافع عنصرية الذي يواجهه الروما وانعدام الثقة في سلطات الشرطة بين جماعات الروما. وبموازاة ذلك، جرى تثقيف أسر الروما وشبابها بشأن الأمور التي تشكل جريمة كراهية، وبشأن الصكوك القانونية ذات الصلة وبشأن أهمية إبلاغ الشرطة بجرائم

(47) Council of Europe, Ad hoc Committee of Experts on Roma issues, "Overview on the recognition of the genocide of Roma and Sinti and on the officialisation of the date of 2 August as a commemoration .day for the victims of World War II in Member States of the Council of Europe" (2013)

الكراهية. وبعد ذلك التدريب، سجلت قوات شرطة تورنتو وقوات شرطة هاميلتون معاً في عام 2012 جرائم الكراهية التي بلغ عنها أشخاص يحملون هوية الروما.

باء- الركيزة 2: حماية هوية الأقليات وتعزيزها بمكافحة القوالب النمطية والتحامل

46- في هنغاريا، تشكل سلسلة الفيلم الوثائقي المعنون "موندي روماني-العالم بعيون الروما" إنتاجاً مشتركاً لمؤسسة "روميديا". وتقدم كل حلقة من السلسلة جانباً مختلفاً من ثقافة الروما في أماكن في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا والأمريكتين. وتقدم السلسلة أفكاراً متعمقة عن ثقافة الروما وقد رُشحت للحصول على جوائز محلية ودولية وحازت على عدد منها.

47- وتجري جامعة تالين في إستونيا دراسة بشأن القوالب النمطية لجنسيات مختلفة في وسائط الإعلام الشبكية الإستونية بهدف حصر وتحليل القوالب النمطية لأحاد الجنسيات. وفضلاً عن ذلك، افتُتح معرض "نحن الروما"، الذي يستعرض تاريخ روما إستونيا وثقافتهم وحياتهم اليومية، في تشرين الأول/أكتوبر 2013 وقام منذ ذلك الحين بجولات في البلد وفي الخارج. وعُرض في السفارة الإستونية في هلسنكي وسيُعرض في بودابست في عام 2015⁽⁴⁸⁾.

48- وأطلق مجلس أوروبا حملة لإذكاء الوعي بعنوان "كفى!"، تؤكد قيمة الروما بالنسبة إلى المجتمعات من خلال موقع شبكي تفاعلي، وعلى شاشة التلفزيون، وفي المشاريع المدرسية والدورات التدريبية الخاصة بالعاملين في وسائط الإعلام والمدرسين. ويمنح مجلس أوروبا أيضاً جائزة للسلطات المحلية التي اتخذت إجراءات من أجل دعم حقوق الروما وحمايتهم. وأخبرت حكومة لاتفيا المقررة الخاصة بأنه من أجل تنفيذ حملة "كفى!"، ستنظم وزارة الثقافة في لاتفيا، بالاشتراك مع مركز لاتفيا لحقوق الإنسان تظاهرة بعنوان "روما لاتفيا - بين الماضي والحاضر" في نيسان/أبريل 2015 في ريغا، الهدف منها القضاء على القوالب النمطية السلبية المتعلقة بالروما وتشجيع الحوار بين الثقافات⁽⁴⁹⁾.

(48) رد إستونيا على الاستبيان.

(49) رد لاتفيا على الاستبيان.

49- ومنذ عام 1991، كُرس متحف ثقافة الروما في برنو، بالجمهورية التشيكية، لتاريخ الروما وثقافتهم. والهدف من ذلك هو تثقيف الجيل الأصغر والتشجيع على تقدير أصول هوية الروما وفهمها على نحو أفضل ومكافحة كره الأجانب والعنصرية.

50- وتضم جامعة تكساس مقر أول جامعة لبرنامج الدراسات المتعلقة بالروما، وقد أصبحت المؤسسة الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدراسات المتعلقة بتاريخ الروما ولغتهم وثقافتهم. ويقدم البرنامج منحاً دراسية للروما لكي يحصلوا على مؤهلات تعليمية على أي مستوى كان، ويضم البرنامج مركز سجلات الروما ووثائقهم الذي يمثل أكبر مجموعة من المواد المتعلقة بالروما في العالم.

51- وفي البرازيل، أُعلن يوم 24 أيار/مايو يوماً وطنياً للروما بموجب مرسوم رئاسي في عام 2006 وأقرت به جماعات الروما كاعتراف عام وهام بوجود جماعة الروما البرازيلية.

جيم- الركيزة 3: المساواة وعدم التمييز والاعتراف بظاهرة معاداة الغجر

52- على الرغم من أن قضايا الروما كانت شبه غائبة عن المناقشات الدولية منذ عقود قليلة فقط، باتت قضية التمييز ضد الروما، بما فيها معاداة الغجر، حاضرة بشكل متزايد. وقد وضع الاتحاد الأوروبي إطاراً للاستراتيجيات الوطنية لإدماج الروما، ويعقد حالياً اجتماعاً سنوياً للمنهاج الأوروبي للروما. كما أن توصيته الصادرة في عام 2013 بشأن التدابير الفعالة لإدماج الروما فتحت آفاق جديدة بما أنها تشكل صك الاتحاد الأوروبي الأول الذي يستهدف مكافحة التمييز والتحاميل ضد الروما، بما في ذلك الأشكال المتعددة من التمييز. وفضلاً عن ذلك، التزم الاتحاد الأوروبي بشكل صريح بمساعدة تركيا وبلدان غرب البلقان في وضع برامج مستدامة وطويلة الأمد وتنفيذها من أجل معالجة حالة الروما، التي تشكل أيضاً جانباً من جوانب مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وداخل مجلس أوروبا، عُين ممثل خاص معني بقضايا الروما.

53- وفي إسبانيا، اعتمد برنامج "أكسيدير" نهجاً متعدد الأبعاد بغية التصدي للتمييز ضد الروما بفضل تدريب الروما على زيادة قدرتهم على تسويق أنفسهم للحصول على عمل ومن خلال إشراك الجهات الفاعلة الأخرى الأساسية لإزالة الحواجز التي تحول دون دخول الروما إلى سوق العمل، بما فيها القطاع الخاص ورسمي السياسات والمجتمع عامة.

54- وينسق المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية التابع لحكومة الأرجنتين مشروع "خارطة التمييز" بالتعاون مع عدة جامعات. وفي عام 2013، عُولجت حالة الروما بشكل محدد وتبيّن أن الروما هم من بين الفئات الأكثر تعرضاً للتمييز في الأرجنتين. ومن أولويات المعهد المذكور إقامة حوار مع جماعة الروما من أجل فهم أفضل لاحتياجاتهم وللتحديات الماثلة أمامهم⁽⁵⁰⁾. وتولى المعهد أيضاً رعاية كتاب بشأن تاريخ الروما وأساطيرهم وتقاليدهم والفيلم الوثائقي المعنون "روما - غيلم، غيلم" في عام 2015 بهدف تحقيق تحول على المستوى الثقافي لمكافحة العنصرية ضد الروما.

55- ومن أجل معالجة مسألة قلة إبلاغ الروما عن حوادث التمييز، وضعت الهيئة البرتغالية للمساواة إجراءً غير رسمي للشكاوى يمكن من خلاله تقديم الشكاوى على موقع شبكي أو إرسالها بالبريد الإلكتروني إلى أي من أعضاء مجلس هيئة المساواة أو عن طريق منظمات الروما. وقد أثبت هذا الأسلوب أنه طريقة فعالة للتغلب على عدم الثقة وسجل زيادة في عدد التقارير التي يقدمها الروما بشأن التمييز.

56- وأجرى أمين المظالم في فنلندا دراسة لتحديد القضايا الأساسية التي تواجهها جماعات الروما في فنلندا. وكانت تلك الدراسة الاستقصائية رد فعل على الافتقار المحدد إلى بيانات بشأن التمييز الذي يتعرض له الروما. ومن المتوقع تحسين البيانات لتمكين السلطات الوطنية من التدخل بمزيد من الفعالية في حالات التمييز الذي يتعرض له الروما، ولمساعدة تلك السلطات على صياغة مقترحات ملموسة لاتخاذ إجراءات تحد من التمييز الذي يتعرض له الروما في جوانب مختلفة من الحياة، ولتحسين مكانة الروما داخل المجتمع⁽⁵¹⁾.

57- وفي كولومبيا، اعتمد المرسوم 2957 الصادر عام 2010 من أجل إنشاء إطار قانوني لحماية حقوق الروما في كولومبيا، مع الاعتراف بالحقوق الجماعية للروما. وفي العام نفسه، أنشئت اللجنة الوطنية للحوار لصالح الروما لتنسيق العمل بين الحكومات والمجتمعات المحلية.

(50) رد الأرجنتين على الاستبيان.

(51) رد فنلندا على الاستبيان.

دال- الركيزة 4: الحق في المشاركة الفعالة

58- لقد اعترف الاتحاد الأوروبي بأن مشاركة أفراد الروما وجماعاتهم لا يمكن أن تقتصر على مناقشات عرضية، وإنما يجب تعزيز تمكين الروما وزيادة مشاركتهم الفعالة، بطرق منها دعم منظمات الروما غير الحكومية لتكون منظمات فعالة⁽⁵²⁾. وأتاح المنهاج الأوروبي لإدماج الروما الذي وضع عام 2015 فرصة لإجراء مناقشات تشاركية وتفاعلية ومناقشات على المستوى التنفيذي بين جميع الجهات صاحبة المصلحة بما فيها أفراد من الروما والمنظمات الشعبية.

59- ووضعت البرتغال مشروع الوسيط المعنيين بالروما على مستوى البلديات، وهو مشروع قدم التدريب المتعدد الثقافات إلى 15 وسيطاً من الوسيط المعنيين بالروما، والذي أفضى إلى إدماجهم في 18 بلدية محلية. والهدف من المشروع هو تقديم خدمات متصلة بإدماج الروما، مع ضمان إقامة روابط وثيقة بين الخدمات والمنظمات المحلية وجماعات الروما المحلية⁽⁵³⁾.

60- وفي البرازيل، في عام 2015، عقدت اللجنة المعنية بالأقليات وحقوق الإنسان في الكونغرس جلسة عامة لمناقشة السياسات الرامية إلى حماية حقوق أقلية الروما الإثنية في البرازيل. فضلاً عن ذلك، نظمت وزارة الدولة لتعزيز المساواة الاجتماعية أسبوعاً وطنياً بشأن الروما في الآونة الأخيرة. ويسرت هذه المبادرة، التي جمعت أكثر من 300 فرد من الروما من مناطق مختلفة، وأفراداً من منظمات المجتمع المدني وممثلين عن الحكومة، المناقشات حول التحديات المتعلقة بحصول الروما على الرعاية الصحية والسكن والتعليم واستفادتهم من البرامج الاجتماعية والثقافية. واعتمد برنامج المبادرة مجموعة من التوصيات وأطلق دليلاً بشأن السياسات العامة التي تهدف إلى إذكاء الوعي بحقوق الروما في البرازيل.

61- وتشاورت حكومة كولومبيا مع جماعات الروما في سياق صياغة خطط التنمية الوطنية للفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2018، والتزمت بتنفيذ استراتيجيات لزيادة إبراز دور الروما، وتحسين نوعية حياتهم وتوفير إمكانية أفضل لحصولهم على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وفي الأرجنتين، نجحت منظمات الروما المحلية غير الحكومية في

(52) انظر http://ec.europa.eu/justice/discrimination/files/cc3089_en.pdf, para. 41.

(53) رد البرتغال على الاستبيان.

بدء الحوار بين المجتمع المدني والدولة، ما أثبت أن الحوار أمرٌ أساسي لإبراز ثقافة الروما⁽⁵⁴⁾.

62- وفي بلغاريا، وفي إطار حملة "شكراً يا عمدة!"، استثمرت منظمة من المنظمات الشعبية في مبادرات لبناء القدرات لفائدة المجموعات المحلية للدفاع عن الروما. وعبأت الحملة ناشطين وأصحاب مصلحة محليين، ومكنتهم من وضع استراتيجيات ناجحة لإدماج الروما وتنفيذها في 12 بلدية، بشراكة مع الإدارات المحلية. ويبين هذا المشروع كيف يمكن لحوار شامل بين جماعات الروما والبلديات المحلية ولنهج ينطلق من القاعدة أن يفرض إلى التزامات ملموسة من جانب الإدارات المحلية.

خامساً- التحديات المطروحة في مجال السياسة العامة والبرمجة المتعلقةين بحقوق الروما: الدروس المستفادة

63- على الرغم من عدد من المبادرات الجيدة التي تسعى إلى التصدي للحرمان الذي يعاني منه الروما، ما زالت جماعات الروما تواجه أوضاع الفقر المدقع والتهميش في جميع أنحاء العالم كما يتبين من مجموعة واسعة من المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي أوروبا، ما زال الروما يعانون من مستويات عالية من الحرمان والتهميش⁽⁵⁵⁾. وفيما يخص خارج أوروبا، تأسف المقررة الخاصة لأن ما أنجز للاعتراف بالحرمان الذي يعاني منه الروما ضئيل جداً كما لم توضع إلا سياسات قليلة لمعالجة هذه الشواغل.

64- وبالتالي، تعتقد المقررة الخاصة أن من الضروري التفكير في الدروس المستفادة، على الصعيد العالمي ومن التجربة الأوروبية بالأخص، من أجل فهم أفضل لسبب عدم نجاح النهج القائمة في تحقيق التغيير الهيكلي. وعلى الرغم من أن المقررة الخاصة تعترف بأن كل جماعة من جماعات الروما هي جماعة فريدة من نوعها، وبأنه ليس هناك أي نهج شامل يمكن أن يلبي احتياجات كل جماعة، فإنها تعتقد أن استخلاص بعض الدروس العامة من الأمثلة الحقيقية قد يكون مفيداً لجميع المناطق التي تتطلع إلى إحراز تقدم.

(54) رد الأرجنتين على الاستبيان.

(55) أوضح تقرير للاتحاد الأوروبي صادر في عام 2014 أنه "لم يحرز الكثير من التقدم الفعلي في التصدي لأي من التحديات المحددة". انظر

http://ec.europa.eu/justice/discrimination/files/com_209_2014_en.pdf

ألف- الافتقار إلى البيانات الدقيقة

65- في جميع أنحاء العالم، لم تجمّع إطلاقاً بيانات شاملة بشأن حالة جماعات الروما. وحتى في أوروبا، حيث تبذل جهود أقوى مما يبذل في أي مكان آخر، تشير البحوث إلى الاستمرار في التقليل من أعداد السكان الروما. فعلى سبيل المثال، تتراوح التباينات بين الإحصاءات الرسمية والتقديرات غير الرسمية للسكان الروما في 12 بلداً أوروبياً ما بين 45 و99 في المائة⁽⁵⁶⁾.

66- وخارج أوروبا، هناك ثغرات كبيرة فيما يخص تحديد هوية الروما وفهمها. وما زالت دول عديدة تنكر وجود الروما كأقلية ضمن سكانها، أو تعتبرهم أغراباً أو مهاجرين أو أجانب⁽⁵⁷⁾. وعندما تكون هناك إحصاءات على المستوى الوطني، غالباً ما تركز على التعدادات السكانية، لكن العديد من أفراد الروما لا يكشفون عن هويتهم في الدراسات الاستقصائية التعدادية لعدم إدراج فئة الروما كهوية في التعداد السكاني، أو لإحجامهم عن تعريف أنفسهم كأفراد من الروما خوفاً من التعرض للتمييز، أو لعدم وجود خيارات لذكر هويات متعددة.

67- وتشكك هذه التفاوتات في مدى نجاح الدول في وضع إجراءات تسمح بالتعبير عن إثنية الروما بطريقة تعكس على نحو أفضل الهويات الشخصية وتشمل مبدأ التحديد الذاتي للهوية. ولذلك، ترى المقررة الخاصة أن من الأساسي أن تبذل جميع الدول جهوداً لتوفير أساليب هادفة ومحترمة تشجع جماعات الروما على التحديد الذاتي للهوية من أجل إنتاج بيانات أكثر دقة بشأن جماعات الروما في جميع أنحاء العالم.

68- وترى المقررة الخاصة أيضاً أن الافتقار إلى البيانات الدقيقة بشأن السكان الروما له عواقب هامة وهو يؤثر بشكل مباشر في القدرة على وضع سياسات وبرامج تعالج بصورة شاملة القضايا التي تواجهها جماعات الروما. وتسمح البيانات المصنّفة بالكشف عن أوجه عدم المساواة بشكل موضوعي وإظهارها في الإحصاءات، وتوفر مؤشرات واضحة يمكن من خلالها رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وتقييمه. ويساهم الافتقار إلى البيانات الدقيقة بدوره في قلة البرامج القائمة على الأدلة التي تستند إلى مؤشرات

(56) Open Society, "No Data No Progress" 2012, p. 29.

(57) انظر CERD/C/Ecu/CO/20-22، الفقرة 13.

واضحة. وفي الواقع، أقر تقرير أصدره الاتحاد الأوروبي مؤخراً بأثر الافتقار إلى البيانات المصنّفة على البرمجة المتعلقة بالروما⁽⁵⁸⁾.

باء- الافتقار إلى الإرادة السياسية، بما في ذلك الإحجام عن التصدي لمعاداة العجر

69- على الرغم من المعايير الدولية التي تحظر التمييز، تلاحظ الجهات صاحبة المصلحة في جميع المناطق غياب الإرادة السياسية الذي يشكل عاملاً أساسياً يفسر عدم تنفيذ تلك المعايير بشكل كاف في سياق الروما.

70- ويجب تشجيع الإرادة السياسية بنشاط في سياق مكافحة معاداة العجر والتمييز. وفي حين أنجز الكثير بالفعل على المستويين الدولي والإقليمي، هناك ثغرة على المستويين الوطني والمحلي، وتبقى معالجتها أمراً أساسياً لتحقيق تغيير هادف بالنسبة إلى جماعات الروما. وللأسف، لا تزال الإجراءات المتخذة من أجل التصدي لحرمان الروما تتوقف بشكل كبير في أغلب الأحيان على الالتزام الشخصي للزعيم السياسي بعينه الموجود في السلطة. ولا يضيف هذا النهج الطابع المؤسسي على مكافحة التمييز كهدف سياسي، بل يقلصه بالأحرى إلى خيار ذاتي يتوقف على حسن نية أحاد الجهات الفاعلة السياسية. وعلاوة على ذلك، وباعتبار الروما أقلية محرومة، فهم لا يملكون غالباً من التأثير السياسي أو القدرة على التفاوض على الصعيد المحلي إلا القليل. وإذا التزم القادة بمكافحة التمييز ضد الروما كأولوية وطنية، سيكون ذلك أحد السبل الهامة لتزويد السياسيين المحليين بمكون سياسي للتركيز على حقوق الروما.

جيم- الافتقار إلى نهج متعدد القطاعات ومرتکز على حقوق الإنسان في وضع السياسات

71- غالباً ما يربط التهميش الذي يعاني منه الروما بالحرمان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الذي يكون في كثير من الأحيان نتيجة، أو سبباً، لمزيد من العقبات في الحقوق المدنية والسياسية، والعكس بالعكس. ومع ذلك، لاحظت المقررة الخاصة ميولاً في البرامج المتعلقة بالروما نحو التركيز على المشاريع القصيرة الأمد والخاصة بقضية معينة، فهذه البرامج لا تأخذ بنهج متكامل لمعالجة الحرمان المتعدد القطاعات. ويركز العديد من التدابير والوسائل حصرياً على مجال واحد من مجالات السياسة العامة وتُقدّم من

(58) انظر 6، p. 9765_file1_decade-intelligence-report.pdf، www.romadecade.org/cms/upload/

خلال مشاريع غير منسقة ودون ترابط كاف مع السياسات والصناديق الأخرى المترابطة. ومن الأمثلة على ذلك، أنّ برامج الإسكان التي تعالج قضايا السكن اللائق، بما فيها الأحياء المعزولة (غيتو) والفصل، والتي ليست مرتبطة بفرص العمل، ستكون آفاق استدامتها قليلة على الأمد الطويل. وينبغي أن تراعي الحلول الشاملة التمييز المتقاطع الذي يواجهه الروما وأن تضمن وضع البرامج بالتشاور الفعلي مع الجماعات المتأثرة.

72- وهناك أيضاً اتجاه مؤسف نحو تبويب ما يسمى "قضية الروما" ضمن فئة التخفيف من حدة الفقر، والنظر إلى قضايا الروما من خلال منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حصرياً. وقد يقود هذا الأمر الدول إلى التركيز فقط على البرامج التي تعالج قضايا السكن، والرعاية الصحية، والعمالة والتعليم. وإذا كانت هذه البرامج مهمة للتصدي لمجالات حرمان الروما الأساسية، فإن هذا النهج الضيق يخفق في إدماج فهم مترابط لحقوق الإنسان وقد يزيد أيضاً من ترسيخ تصور الروما كمستفيدين فقراء من الدعم الاجتماعي وليس كأصحاب حقوق ناشطين. كما يستبعد هذا النهج فئات أخرى من جماعات الروما، بما فيها الروما الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة الذين قد يرغبون في التركيز على حقوقهم في المشاركة السياسية والعامة أو في الثقافة.

73- وتلاحظ المقررة الخاصة أيضاً أن العديد من السياسات والبرامج لا يدمج بما يكفي مكافحة العنصرية ومعاداة العجر في أهدافها البرمجية. وتؤكد المقررة الخاصة من جديد أن هناك الكثير جداً من السياسات القائمة حصرياً على تحسين إمكانية حصول الروما على الإعانات المادية أو الاجتماعية، بما فيها التعليم و/أو التدريب المهني. وتنبه إلى أن هذه السياسات لا تعالج إلا الأعراض ولا تتصدى للأسباب الجذرية للحرمان، التي تكمن في المواقف التمييزية المتجذرة التي باتت مترسخة جيلاً بعد جيل. وبالتالي، فهي تشدد على ضرورة تحسين إدماج مكافحة التمييز كعنصر شامل في جميع الاستراتيجيات والبرامج التي تؤثر في الروما، بوسائل منها توعية مجموعات من غير الروما بشأن مكافحة التمييز والمعاملة على قدم المساواة.

دال- مشاركة الروما غير الكافية

74- يتفق أصحاب المصلحة الذين استطلعت آراؤهم على أن معظم راسمي السياسات والمؤسسات في جميع المناطق قد أهملوا المسألة الأساسية المتعلقة بمشاركة الروما السياسية. وعلى الرغم من البرامج الجديدة المتعددة

والإنجازات غير المسبوقة للمتقنين والمهنيين والنشطاء الروما في جميع أنحاء العالم، ما زال تمثيل الروما ضعيفاً جداً أو منعدماً في الهيئات المحلية والوطنية، وما زال هامشياً في هيئات صنع القرار الإقليمية والدولية، بما فيها المؤسسات التي أنشئت صراحة من أجل حماية حقوقهم وتعزيزها.

75- ومن الشواغل الأخرى التي أعرب عنها المشاركة غير الكافية لجماعات الروما في تصميم البرامج والسياسات التي تؤثر فيهم، وفي تنفيذها ورصدها. وحتى في أوروبا، التي تُبذل فيها جهود من أجل إدماج الروما على نحو أفضل، أوضح تقييم حديث العهد أن مشاركة الروما تُحصر غالباً في المشاورات، في حين تبقى المشاركة الهادفة والفعالة "هدفاً بعيد المنال"⁽⁵⁹⁾.

76- وتلاحظ المقررة الخاصة أن هناك غالباً مواقف أساسية تساهم في عدم التركيز على تمكين جماعات ومنظمات الروما. وقد تكون مواقف تمييزية صريحة، ومن أمثلة ذلك عندما تعتمد سلطات صنع القرار الموقف التحكيمي القائل بأنها مهياة على نحو أفضل لاتخاذ القرارات بالنيابة عن الروما. بيد أن هناك أيضاً أشكالاً من التحيز أكثر دهاءً، منها الميل نحو التركيز على الروما كضحايا سلبيين للتمييز، مما قد يؤدي إلى استدامة التصورات الخاطئة عن عدم قدرتهم على المساهمة في المجتمع. ويعوق هذا بدوره التحول من تصور الروما كضحايا سلبيين بالأساس للتمييز إلى الاعتراف بدورهم كعناصر نشطة للتغيير يمكنها المشاركة في اتخاذ قرارات السياسة العامة التي تؤثر في الروما. وترى المقررة الخاصة أنه لا بد أن تكون المشاركة الفعالة والهادفة عملية تحويلية تصبح تجربة شاملة بما يُيسّر إشراك الروما وتمكينهم ومواطنتهم النشيطة. ويجب أن يضمن هذا النهج التشاركي أيضاً تمكين من لا تسمع أصواتهم إلا نادراً، بمن فيهم نساء الروما وشبابهم.

77- وغالباً ما تكون منظمات الروما على المستوى المحلي ضعيفة من الناحية المؤسسية وكثيراً ما تكون مواردها البشرية والتقنية قليلة. ونتيجة لذلك، قد تفتقر إلى القدرة على الدفاع بفعالية عن القضايا التي تهم الروما أو قد لا تستطيع التنسيق والتعاون بشكل فعال مع منظمات الروما الأخرى. وتؤثر هذه العوامل في قدرة المنظمات على إيجاد فرص ثابتة وهادفة للمشاركة في تصميم السياسات العامة وتنفيذها ورصدها. ويجب بذل جهود من أجل تعزيز منظمات حقوق الروما، ليس فقط من خلال زيادة التمويل والدعم، بل أيضاً من خلال المنح الدراسية والمبادرات التثقيفية لضمان تزويد

(59) انظر 6، p. 9765_file1_decade-intelligence-report.pdf، www.romadecade.org/cms/upload/file/9765_file1_decade-intelligence-report.pdf.

شباب الروما بما يلزمهم من المهارات ليصبحوا مدافعين ناشطين عن جماعاتهم.

هاء- الحاجة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى آليات الشكاوى

78- للتصدي بشكل أفضل للتمييز الذي يواجهه الروما، بما في ذلك معاداة الغجر، هناك حاجة إلى آليات للشكاوى يكون للروما علم بوجودها وبإمكانية الوصول إليها والوثوق بها.

79- وفي حين تعترف المقررة الخاصة بأن المادة 13 من التوجيه المتعلق بالمساواة العرقية تقتضي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إنشاء هيئة مسؤولة عن تعزيز المعاملة على قدم المساواة، فإنها تأسف لأن البحوث تظهر قلة معرفة الروما بهذه الآليات وقلة استخدامهم لها⁽⁶⁰⁾. وحتى على المستوى الدولي، لا تتلقى المقررة الخاصة سوى بلاغات قليلة من الروما فيما يخص حقوقهم، ورغم طرح عدد من القضايا البارزة المتعلقة بحقوق الروما في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان⁽⁶¹⁾، عند النظر إليها بالمقارنة مع أوجه الحرمان الكبيرة التي يواجهها الروما في أوروبا. أما فيما يخص خارج أوروبا، فإن المقررة الخاصة لم تتلق أي معلومات عن وصول الروما إلى آليات الشكاوى من أجل معالجة شواغلهم.

80- وفي هذا السياق، تلح المقررة الخاصة على أنه من واجب الدول تحسين معرفة الروما بحقوقهم، ولا سيما بشأن التمييز، وإذكاء وعيهم بآليات الشكاوى على المستويين الوطني والدولي. وينبغي للدول أيضاً أن تتخذ تدابير تمكن أصحاب الشكاوى الروما من الوصول بسهولة إلى هذه الآليات. ومن المهم، بالقدر نفسه، أن تنفذ توصيات أي من هذه الآليات على وجه السرعة من أجل تعزيز الشعور بالعدالة وزيادة الثقة بالعمليات المعنية.

واو- قلة الاعتراف بالتاريخ وعدم وجود تدابير من أجل التصدي لأوجه التحامل والعنصرية الطويلة الأمد

81- لقد أدى سلب ممتلكات الروما والتمييز ضدهم على مدى عقود إلى حالة من الحرمان المتوارث جيلاً بعد جيل كثيراً ما تؤدي بدورها إلى غرس القنوط في نفوس أفراد وجماعات الروما. وفي جميع المناطق، مع ذلك،

(60) انظر http://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/854-EU-MIDIS_RIGHTS_AWARENESS

.EN.PDF, pp. 9–10

(61) انظر www.echr.coe.int/Documents/FS_Roma_ENG.pdf

تلاحظ المقررة الخاصة أن هناك جهوداً غير كافية تبذل من أجل دعم الحوار الفكري المستدام على أمد طويل أو من أجل أخذ مبادرات لبناء الثقة ودعم علاقات الاحترام المتبادل.

82- وتعتقد المقررة الخاصة أن من الممكن تحقيق الكثير إذا ما اعترف بإسهامات الروما الثقافية. ومن المبادرات الإيجابية في هذا الصدد الترويج لثقافة الروما والاحتفال بها من خلال بيانات تاريخية وطنية، وإدراجها في المناهج المدرسية، وتخصيص أيام وطنية للاحتفال، وإنشاء متاحف ومعارض. وفضلاً عن ذلك، تكتسي الروايات التاريخية أهمية مركزية بالنسبة لهوية جماعات الروما في كل منطقة من المناطق. ومع ذلك، قليلاً ما يحظى تاريخ ثقافة الروما وإسهاماتها بما يكفي من الاعتراف أو بالتعريف المناسب. وما يظل شائعاً بالأحرى هو القوالب النمطية المتحيزة والمشوهة التي تساهم في شعور بالاغتراب والاستبعاد، لا سيما بين الشباب.

83- وفي أغلب الأحيان، يُشار إلى إنكار ما حدث للروما في ظل النظام النازي وما ألوا إليه بعبارة "المحرقة المنسية"، وقد حُددت كعقبة رئيسية أمام استعادة كرامة الروما واحترام حقوقهم الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن 2 آب/أغسطس هو يوم إحياء محرقة الروما رسمياً، هناك حاجة إلى الاستمرار في إدكاء وعي الجمهور بهذه المسألة حتى تكون محرقة الروما جزءاً من الوعي العام.

زاي- التمويل غير الكافي والعقبات البيروقراطية

84- تشير المقررة الخاصة إلى أهمية آليات التمويل المباشر والفعال لمنظمات الروما. بيد أنه حتى داخل الاتحاد الأوروبي، الذي يُكرّس قدراً كبيراً من الأموال للتصدي للحرمان الذي يعانيه الروما، ما زالت هناك تحديات. ففي المقام الأول، وداخل الاتحاد الأوروبي، لا تُنفق جميع الأموال المتاحة للروما أو لا تستثمر بشكل فعال ويبقى مستوى الإنفاق على هذه القضية، لا سيما إنفاق الدول الأعضاء الجديدة عليها، جد ضئيل⁽⁶²⁾. وينتج عن هذا، في العديد من الحالات، توجيه الأموال نحو مشاريع قصيرة الأمد غير قادرة على تحقيق أي أثر مستدام وطويل الأمد، مما يحد من تأثيرها الإيجابي في جماعات الروما.

(62) انظر http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-10-121_es.htm

85- ثانياً، لا توجد داخل الاتحاد الأوروبي أي آليات للرصد يمكن بها تقييم الطريقة التي تستثمر بها الأموال في مشاريع تفيد الروما بشكل مباشر أو غير مباشر. وتحذر المقررة الخاصة من أن غياب المساءلة قد يحمل على الاعتقاد بأن هناك موارد اقتصادية كثيرة جداً تستثمر داخل الاتحاد الأوروبي في قضايا الروما دون تحقيق كبير نتائج، مما يسهم بدوره في القوالب النمطية السلبية المتعلقة بالروما.

86- وقد أثّرت شواغل بشأن تحديات تقنية وكبيرة تواجهها منظمات الروما في الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الشروط البيروقراطية المرهقة بشكل مفرط، والقواعد والإجراءات الرسمية التي لا تتفك تتغير، والمسائل المتعلقة بالسيولة والتدفقات النقدية. فضلاً عن ذلك، غالباً ما يكون مستوى الخبرة والموارد المالية اللازم لتنفيذ برامج الاتحاد الأوروبي مرهقاً للغاية بالنسبة إلى المنظمات الشعبية الأصغر. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تستحوذ على مصادر التمويل الكبيرة جهات متلقية كبيرة من غير الروما ولا تصل إلى جماعات الروما سوى نسبة صغيرة.

87- وتأسف المقررة الخاصة لنقص المعلومات الرسمية المتاحة المتعلقة بالتمويل المخصص للتدابير الرامية إلى تحسين حالة جماعات الروما خارج أوروبا، مشيرة إلى احتمال عدم وجود هذه التدابير. وبالتالي، تدعو المقررة الخاصة جميع الحكومات إلى تخصيص التمويل الكافي لتحسين حالة الروما.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

88- تحيط المقررة الخاصة علماً بالجهود المبذولة لمكافحة التمييز ضد الروما والتصدي لتهميش الروما والغبن الذي يعانونه. ومع ذلك، فإن دراستها العالمية كشفت، رغم إشارتها إلى حدوث تطورات إيجابية والأخذ ببعض الممارسات الجيدة، عن مشاكل متجذرة للعنصرية والتهميش المفرط تعاني منها جماعات الروما في جميع أنحاء العالم، وأكدت استمرار تجاهل العديد من الصراعات التي تعيشها هذه الجماعات. وقد عرض تقريرها أيضاً التمييز الهيكلي الأساسي الذي يواجهه الروما، بما فيه الترابط بين معاداة العجر والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والإقصاء السياسي الذي يعاني منه الروما.

89- وترحب المقررة الخاصة بالتوصيات العديدة الصادرة عن الآليات الأخرى لحقوق الإنسان التي تستهدف الروما، وتحث جميع الدول على اتخاذ خطوات فورية من أجل تنفيذ تلك التوصيات، وتضيف التوصيات التالية.

خطوات لمكافحة التمييز، ومعاداة العُجَر، والتعرض للعنف

90- ينبغي للدول أن تنفذ تنفيذاً كاملاً الإعلان وغيره من معايير حقوق الإنسان الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك التشريعات الشاملة لمكافحة التمييز التي تحظر جميع أشكال التمييز، وأن تحدد دوائر الدولة المكلفة برصد التمييز ومكافحته.

91- وينبغي للدول أن تولي اهتماماً خاصاً لطرق تشكيل عمليات إحياء الذكرى والحداد فيما يتعلق بمحرقة الروما، وطرق تجميع هذ العمليات ونشرها، بوسائل منها وسائط الإعلام ونظم التعليم الرسمي وغير الرسمي. وفي هذا الصدد، تشير المقررة الخاصة إلى أهمية إدماج الروما في جميع هذه المساعي، بما في ذلك الاحتفالات الرسمية لإحياء ذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية.

92- وعلى الدول التأكد من حرص السلطات على التحقيق بفعالية وبسرعة في أي جرائم ترتكب ضد أفراد وجماعات الروما، بطرق منها التحقيق في أي دافع تمييزي يُدعى أنه كان وراء ارتكاب الهجمات. وينبغي أن يمتنع أفراد الشرطة عن استخدام القوة أثناء العمليات التي تقوم بها الشرطة، بما في ذلك في العشوائيات، وينبغي التحقيق بشكل كامل في جميع ادعاءات المضايقة أو استخدام الشرطة غير القانوني للقوة.

93- وعلى الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لرصد خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد الروما، بما في ذلك في وسائط الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي، والتصدي لذلك بشكل مناسب، بطرق منها ملاحقة الجناة. وينبغي للدول جمع بيانات عن جرائم الكراهية ضد الروما. ومن تلك البيانات الإبلاغ عن الجرائم والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم. وينبغي أن تكون البيانات متاحة للجمهور، مع احترام الحق في الخصوصية، من أجل المساعدة على وضع سياسات لمكافحة جرائم الكراهية ضد الروما.

94- وينبغي للأحزاب السياسية حظر الخطابات التحريضية والعنصرية والمعادية للروما والعمل على ألا يعبر الخطاب العام عن آراء تنطوي على القوالب النمطية أو العنصرية أو الكراهية أو التمييز ضد الروما. كما ينبغي لها اتخاذ إجراءات فعالة ضد خطاب من هذا النوع.

95- وينبغي إدراج حماية حقوق الروما وتعزيزها كأولوية من الأولويات في البرنامج السياسي لإثبات وجود التزام سياسي جاد بمكافحة أسباب معاداة العُجَر والتمييز ضدهم وعواقب ذلك.

96- ولمعالجة الأسباب الجذرية لمعاداة العُجَر، توصي المقررة الخاصة بتدريس تاريخ الروما وثقافتهم وتقاليدهم، لا سيما ما لحق بهم من إبادة جماعية على أيدي الحركة النازية، في المدارس. وينبغي إدماج تدابير التوعية الرامية إلى تعريف السكان من غير الروما بتاريخ الروما وهويتهم وثقافتهم في جميع الجهود التثقيفية.

ضمان تمتع الروما الكامل بحقوق الإنسان: اتباع نهج لا يركز فقط على محاربة الفقر

97- على الدول أن تضمن عدم تناول تدابير التصدي للضعف الاجتماعي والاقتصادي للروما من خلال برامج التصدي للفقر والتمييز فقط، وإنما كجزء من نهج أوسع للتصدي لأوجه التحامل والتمييز والمواقف العنصرية الواسعة النطاق التي تستهدف الروما، بما فيها معاداة العُجَر.

98- ولذلك، تحت المقررة الخاصة جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية على التفكير خارج "نموذج الفقر" وإدراج جميع جوانب حقوق الأقليات في الاستراتيجيات التي تعالج الغبن اللاحق بالروما، بما يشمل حماية وتعزيز هويتهم ولغتهم وثقافتهم وضمان تمتعهم بالكرامة والمساواة. وينبغي أن تضمن هذه البرامج الاستماع إلى الاحتياجات المحددة لنساء الروما، وأفراد الروما المعوقين، والمثليين، والمثليات، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسيتين، والشباب، وكبار السن، وتلبية تلك الاحتياجات.

99- وهناك حاجة إلى اتباع نهج متكاملة تجمع بين التدابير المتخذة في مجالات السياسات المختلفة، وتعزيز الإرادة السياسية على المستويين الوطني والمحلي بالأخص، وتبني الثقة المتبادلة والاستعداد للتعلم من أخطاء الماضي. وينبغي ألا تقتصر برامج الإدماج على إدخال التحسينات المادية؛ بل ينبغي أن تسهم أيضاً في تمكين جماعات الروما في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، وأن تعزز الاهتمام المؤسسي الموجه إلى حقوق الروما وأن تشجع قيادات الروما من أجل كسر حلقة التمييز والتمييز المفرغة. وينبغي لهذه البرامج ضمان أن تُستهدف وتمكّن أيضاً جماعات الروما الأكثر عرضة للتمييز و/أو الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

100- وعلى الحكومات ضمان تخصيص التمويل الكافي لتحسين حالة جماعات الروما. وينبغي إنفاق الأموال المخصصة لذلك على المستويين الإقليمي والوطني، وغيرها من الأدوات المالية، بكفاءة وتوجيهها إلى المستوى المحلي.

مشاركة الروما وتمثيلهم بشكل فعال على جميع مستويات صنع القرار

101- ينبغي للدول أن تعتبر تهيئة الظروف من أجل المشاركة الفعالة للروما في جميع جوانب حياة الدولة، بما في ذلك في هيئات صنع القرار، جزءاً لا يتجزأ من الحكم الرشيد، وأولوية رئيسية في الجهود الرامية إلى ضمان المساواة وعدم التمييز.

102- وينبغي للحكومات أن تضمن تمثيل الروما على جميع مستويات المؤسسات والهيئات العامة، بما فيها البرلمانات الوطنية والخدمة العامة والشرطة والقضاء. وإذا أصبح زعماء الروما ممن تسلط عليهم الأضواء فينبغي تعزيز عملهم ودعمهم ليكونوا قدوة وليذكروا الوعي بمشاركة الروما في الحياة السياسية.

103- وينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تضع آليات محددة لمعالجة قضايا الروما وتوظيف موظفين من الروما واستبقائهم. وتشجّع هذه المؤسسات على تطوير برامج التوعية التي تزيد من مشاركة الروما في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي لها ضمان مشاركة الروما في برامجها، بما فيها آليات الشكاوى، وضمان إمكانية وصولهم إليها، وضمان توافر موادها بلغة الروما.

104- وينبغي للحكومات، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى إدماج حقوق الروما في جميع جوانب برامجها وبذل جهود لإدماج أفراد الروما ضمن موظفيها.

105- ويؤدي الروما ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن الروما دوراً حاسماً في كسر الحواجز التي تمنع الروما من المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة. وتشجّع الجهات صاحبة المصلحة على التعاون مع تلك المنظمات ودعمها، بطرق منها توفير الدعم المالي الكافي لها.

106- وينبغي دعم وتقليد البرامج الناجحة التي يديرها الروما والتي تعالج قضايا الصحة والتعليم وغيرها من المجالات المهمة بطرق مناسبة من الناحية الثقافية ومكيفة مع الاحتياجات المحلية.

دور وسائط الإعلام

107- بإمكان وسائط الإعلام التقليدية والجديدة تعزيز الحوار بين الثقافات بين جماعات الروما وغيرها من الجماعات. وينبغي لوسائط الإعلام ترويج الصور غير النمطية للروما، بوسائل منها تسليط الضوء بشكل أكبر على التمثيل الذاتي للروما وعلى تاريخهم وثقافتهم.

108- وينبغي تشجيع مشاركة الإعلاميين الروما، وينبغي تنفيذ برامج لتدريب العاملين الروما في مجال الإعلام وتوظيفهم ودعمهم. وعلى وسائل الإعلام أن تضمن عدم مساهمتها في خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية أو العنف أو سماحها به.

جمع البيانات

109- ينبغي أن يقوم جمع البيانات على التحديد الذاتي للهوية وأن يجري بطريقة دقيقة، مع احترام الخصوصية وفقاً للمعايير الدولية لحماية البيانات. وينبغي أن يشارك المجتمع المدني للروما وأفراد وجماعات الروما في جميع مراحل العملية، بداية من تصميم طرق جمع البيانات حتى جمع البيانات وتحليلها.

Annexes

[English only]

Annex I

Questionnaire of the Special Rapporteur on minority issues to Member States

In answering the questions below, please consider that the term “Roma” “refers to Roma, Sinti, Kale and Travellers, and aims at covering the wide diversity of groups concerned, including groups that identify themselves as ‘Gypsies’”, in line with the definition provided by Human Rights Council resolution 26/4 (attached).

1. Please, provide specific information about the Roma communities living in your country. What is the estimated size of the Roma population? Are Roma communities concentrated in certain parts of the country? Please attach any relevant data.
2. Does your State collect socio-economic data such as poverty and unemployment rates, healthcare data, living conditions, educational levels, income levels or rates of economic participation disaggregated by different population groups, including Roma? What does such data reveal in regard to the situation of Roma? Please, attach relevant data if available. In the absence of such data what is the source of information your State relies upon to develop various measures and programmes for Roma inclusion?
3. Is there any ongoing national policy/strategy/action plan to ensure Roma inclusion in the political, social, economic and cultural life of your country? If so, please explain how these measures are developed, designed, implemented, monitored and evaluated in consultation with, and with the effective participation of Roma, including Roma women. If your State has already reported on similar issues to other international or regional organisations, please share existing relevant reports and/or documentation.
4. How strategies or policy measures for inclusion take into systematic consideration the specific conditions, situations and needs of Roma women, including in the areas of access to adequate education, healthcare and reproductive rights? Please attach the most relevant information including, if applicable, specific measures taken to combat segregation and/or multiple and intersecting forms of discrimination faced by Roma women, as well as the main measurable achievements in these areas.
5. Is there any available information and data about violence against Roma population, especially women and children? If yes, what are the different forms of violence they experience and what measures have been taken to assist, protect, and compensate the victims?
6. Has your Government identified the main priority areas for Roma inclusion? If yes, what are the main goals? Please provide relevant details in this respect, as well as an estimate of funds allocated on measures relating to national strategies and policies for Roma inclusion.
7. Does your Government monitor progress made in the area of Roma inclusion in the political, social, economic and culture life of the State? If so, what are the visible and measurable achievements of various efforts undertaken for Roma inclusion? Please provide details.
8. In the Government’s view, if there are still persistent disparities among Roma and other population groups, what were the failures and what are the ongoing challenges to close the

gap and achieve full inclusion of Roma? In which areas is there the biggest need to step up efforts?

9. Is Roma history and culture part of the national curriculum? Is the International Roma Day celebrated and if yes, how?

10. What channels for articulating, aggregating, and representing the interests of Roma, including through body/institution/unit or other establishments do exist in your country? If applicable, please indicate how such initiatives include staff or representatives from Roma communities.

Please provide any additional information relevant to Roma population that may be informative to the work of the Special Rapporteur on minority issues and the OHCHR.

Annex II

Member States that responded to the questionnaire

Albania,* Argentina,* Belarus,* Bosnia and Herzegovina,* Cyprus, Ecuador,* Estonia, Georgia,* Germany,* Greece, Guatemala,* Hungary,* Ireland,* Kuwait,* Latvia,* Mauritania,* Montenegro, Portugal, Saudi Arabia, Serbia, Slovenia, Spain, United Kingdom, Uzbekistan.*

* Questionnaire received after deadline.

Annex III

Questionnaire of the Special Rapporteur to national human rights institutions

1. Does your National Institution undertake work specifically relating to the promotion and protection of the rights of Roma? What particular activities relating to Roma is your National Institution involved in? Does your Institution have any strategic or action plan to address Roma issues?
2. Does your National Institution have a unit that deals with minority rights with sufficient dedicated expertise on Roma issues, or a focal point for Roma issues? Does your National Institution include staff members from Roma communities? Please provide details.
3. Does your National Institution monitor violations of the human rights of Roma and provide advice to the Government on compliance with national, regional and international human rights instruments? If so, please give concrete examples.
4. Does your staff receive training on how to counter racism and intolerance, discrimination, social exclusion and/or marginalization of Roma? Please share all relevant details and documentation.
5. Does your National Institution consider complaints and petitions concerning individual situations and, if so, does it assist Roma in gaining access to effective redress for human rights violation? Please provide details and examples.
6. In what ways are the views and opinions of the Roma communities taken into account in your work, and how are Roma able to participate in relevant aspects of your work, including through public consultations or seminars?
7. Does your National Institution apply a gender perspective throughout its activities? In the affirmative, how does it ensure the effective participation of Roma women to its work? Please give concrete examples.
8. Have your National Institution conducted surveys or collected disaggregated data relating to national or ethnic, religious or linguistic minorities, or otherwise produced reports concerning the Roma population? If so, please attach relevant documents.

Please provide any additional information relevant to Roma population that may be informative to the work of the Special Rapporteur on minority issues and the OHCHR.

Annex IV

National human rights institutions that responded to the questionnaire

Interfederal Centre for Equal Opportunities, Belgium; Office of the Ombudswoman, Croatia; The Danish Institute for Human Rights*, The Finnish Human Rights Centre; Commission consultative des Droits de l'Homme du Grand-Duché de Luxembourg; Malawi Human Rights Commission; The People's Advocate Institution, Romania*; the Slovak National Centre for Human Rights; The Equality and Human Rights Commission, United Kingdom

* Questionnaire received after deadline.